

الفصل الخامس

تتشابه، بل تتفق هذه القصة مع سابقتها فى القضية الأساسية: الحاكم (الملك، الأمير) يتطلع إلى شىء يملكه أحد رعاياه، يعرض عليه أن يشتريه، ولكن الرعية يرفض مبدأ البيع، وحين يجد ملكيته لهذا الشىء مهددة، يقرر الاحتماء بالقضاء، بالعدالة، صاحبة السلطان الأول فى الدولة. ثم يبدأ الاقتراق بين القصتين، ففى بروسيا صدر الحكم: مباشراً، واضحاً، فى التوقيت الصحيح، إذ لم يتمكن الملك من إزالة الطاحون. فى الأندلس خاف القاضى سطوة الأمير، وتأجيل الحكم هنا قد يعنى أنه حكم بإنفاذ البيع عنوة دون رغبة البائع، وهذا نوع من الغصب، فالبيع باطل، ولكن حارس العدالة لا يصرح بهذا، ولا يضع الحاكم أمام الحقيقة التى يكرهها، ثم — بعد زمن لا تحدده القصة — يصطنع حيلة، لا تعرضه لغضب الحاكم، وإنما تعرض للموضوع بالرمز أولاً، حتى يطمئن لبوادر الاستجابة، ومن ثم "يتشجع" فيصرح، بطريقة الاستجداء وتمنى المكرمة والتفضل، وليس بلغة العدل وإقرار الحق!!

لن نحمل حامد القصبى سوءة القصة العربية الأندلسية، فهذا تراثنا، وتلك بعض حياتنا وطبائع حكامنا عبر العصور، ولعله ظن — خطأ — أن الدرس فيها يندرج تحت فضيلة: "الاعتراف بالحق"، أو "ذكاء القضاة"، ولكن التفاصيل التى تشع بالمضمون عبر مراحل القصة، تؤكد أن الحاكم الجبار يستطيع أن يفعل بالناس وأملاكهم ما يشاء، وأن القضاء لا يستطيع أن يتصدى له ويقرّ العدل، وقصاراه أن يصبر، ويذّبر، ويستجدى، فإذا شاء الحاكم أن يستجيب للموعظة أعطى متكرماً متفضلاً، وليس خاضعاً لحكم العدالة وحق المواطن فى حماية ممتلكاته. شتان بين عنوان القصة الأولى، وما تعنيه قدسية العدالة، وعنوان الأخرى، وهو يرقق قلوب الجبارين على "الأرملة"، وكأن هذه الأرض لو لم تكن ملكاً لأرملة فربما لم يهتم الأمير بإعادتها إلى صاحبها (القوى) الذى لا يستحق العطف!!

ولأننا لا نحمل المؤلف ما فى القصة الأندلسية من معان وأهداف سلبية تزرع فى المواطن خوف الحاكم والخنوع أمامه والتسليم له بما يريد، وتقنعه بأن